

المشاركة التونسية في فعاليات القمة العالمية للحكومات فرصة اقتصادية أو مجرد تسجيل حضور؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

الامارات من أن تكون قوة جذب استثماري عالمي ومركز ثقل لوجيستي وبوابة نحو الأسواق العالمية المفتوحة. تتموقع الامارات العربية المتحدة سياسيا في خانة الدول التي لم تُشجّع كثيرا أو بصفة كُليّة مسار الانتقال الديمقراطي الذي شهدته بعض الدول العربية منذ بداية 2011، بل كان لها حضور مالي وعسكري في بعض من تلك الدول مثل ليبيا واليمن وسوريا وتونس التي أوفدت رئيسة حكومتها للمشاركة فيما سيدور هناك من نقاشات ولقاءات. تُوجّه تونس أنظارها نحو القمة العالمية للحكومات بحمولة ثقيلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والحقوقية التي تتعمّق يوما بعد آخر، مستفيدة سياسيا بالحضور في مختلف القمم، ودون أن تغنم أيّ عائد اقتصادي ومالي. لا يمكن أن يكون الاقتصاد التونسي أو السياسة التونسية -غير واضحة المعالم من حيث التحالفات والمواقف من المحاور الدولية-، مُحفّزا على عقد الصفقات والاتفاقيات مع مختلف المشاركين في القمة العالمية للحكومات. فدولة الامارات العربية المتحدة التي سجّلت حضورها السياسي في تونس منذ 2011 وما بعده، تبحث على شريك دائم بالعنوان السياسي لتترجم تلك الشراكة الى استثمارات مالية ومشاريع تنموية، ولا يمكن لها أن تجد في تونس اليوم شريكا واعدا بالنظر الى عوامل ثلاثة: يتمثل العامل الأول في نوع من رفع اليد سياسيا على الدولة التونسية، حيث لا تجد هذه الدولة شريكا بحجم ما كانت تُراهن على وجوده من جانب الكاريزما الشخصية والخبرة السياسية

تتعقد في دولة الامارات العربية المتحدة أشغال القمة العالمية للحكومات من 13 الى 15 فيفري 2023 تحت شعار "استشراف مستقبل الحكومات". يُشارك في فعاليات القمة قرابة 280 وفدا حكوميا و80 منظمة دولية وإقليمية، من بينهم 20 رئيس دولة وحكومة مع برمجة أكثر من 300 جلسة و80 اتفاقية ثنائية واجتماعات رئيسية. يبدو أن الرهان الأساسي للقمة موجه نحو المسألة الاقتصادية، دون أن تكون السياسة غائبة على مجريات النقاشات وطبيعة المنظمات والشخصيات المشاركة. تُشارك تونس في فعاليات القمة، مُمثلة في شخص رئيسة الحكومة، وهو حضور ينضاف الى بقية اللقاءات الإقليمية والدولية التي سجّلت فيها الدولة التونسية حضورها، من القمة الصينية العربية الى القمة الافريقية الأمريكية وغيرها من الفعاليات.

لا يمكن عزل القمة العالمية للحكومات بعناوينها وشعاراتها، على السياق العالمي والإقليمي سياسيا واقتصاديا. فدولة الامارات العربية المتحدة العضو في منظمة التعاون الخليجي والشريك الفاعل في منظومة السياسة الخليجية، تسعى نحو افتتاح مراكز قوى عالمية بعناوين النفط والغاز والامكانيات المالية الضخمة، والموقع الجغرافي الذي يسمح لها بأن تكون مركز عبور ونقطة تبادل مالي وتجاري في منطقة الخليج العربي وعلى تُخوم قارة آسيا جنوبا. فباحثياطي نفطي هو السابع عالميا وباقتصاد مفتوح وصلت قيمة ناتجه الداخلي الخام الى 400 مليار دولار، أمكن لدولة

الدولي للحصول على قرض طال انتظاره، لسد ثغرات المالية العمومية وتدارك اخلالات قوانين المالية. على ضوء ذلك، لا يمكن للاقتصاد التونسي أن يكون نقطة تفاوض قويّة على طاولة 20 رئيس دولة و80 منظمة وهيئة دولية، كما يُنظر الى الواقع السياسي في تونس بنوع من الريبة في علاقة بقدرة السياسة على ضمان شروط الاستثمار الأجنبي، وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف. لذلك، سيكون للمشاركة التونسية في أشغال القمة العالمية للحكومات عنوان وحيد، هو المشاركة من اجل المشاركة كنوع من تسجيل الحضور دون فائدة اقتصادية.

والاستعداد التام للانضمام الى محور الامارات - الخليج العربي، زائد حالة الفوضى السياسية التي يُستحسن معها - من وجهة نظر الفاعلين الدوليين- أن يقع الانتظار الى حين وضوح مستقبل السياسة في تونس. هذا دون اغفال طبيعة الدعم السياسي الاماراتي لمسار 25 جويلية 2021.

ثانيا: لا تُنبئ مؤشرات الاقتصاد التونسي بما يمكن له أن يدفع بالمستثمرين الى المغامرة التي لن يكون حاصلها على قدر رهاناتها. مضافا الى ذلك، عديد الملفات الاقتصادية التي لا زالت عالقة بين تونس والامارات ومنها مشروع "سما دبي" وغيره من المشاريع التي تظل مواضع خلاف وقع تأجيلها منذ 2011 بوساطة جزائرية وعدم اكتراث مؤقت من جانب دولة الامارات.

أخيرا، تستغل دولة الامارات العربية المتحدة الأزمة الروسية الأوكرانية واضطرابات السوق العالمية وظهور فاعلين مثل الصين يتوجهون بكامل ثقلهم نحو الخليج العربي، مثلما حصل مؤخرا في القمة الصينية العربية وتعدد مشاريع التنمية في دول الخليج العربي، ومنها مشروع "رؤية الامارات 2030 ومبادئ الخمسين"، الذي أصبح شريكا في مبادرة الحزام والطريق الصينية، وذلك للاستفادة قدر الإمكان من الفرص الاقتصادية التي تستوجب شركاء من الحجم السياسي والمالي الثقيلين واللذان لا يتوفران في تونس حاليا.

أمام هذه الرهانات الاقتصادية-السياسية لدولة الامارات العربية المتحدة، تجد تونس نفسها حاضرة بأزماتها في أشغال القمة العالمية للحكومات، ومن دون أيّة رؤية واضحة لما يمكن تسميته بإعادة الاعمار الاقتصادي. حيث لا زالت الدولة التونسية في طور المفاوضات مع صندوق النقد